

- أن أزمة تفشي وباء كورونا تمثل أزمة إنسانية خطيرة سيكون لها تداعيات وأثار على الأصعدة " الاقتصادية والاجتماعية والانسانية" كافة وسوف تكون الفئات الفقيرة او التي تعيش دون مستوى خط الفقر في مجتمعاتنا العربية هي الشريحة الأكثر تضرراً والأكثر حاجة لمد يد العون والمساعدة لها خاصة وان اغلب بلداننا العربية تعتمد على النفط كمورد رئيس لدخلها الوطني مما عمق أثارها الانخفاض الكبير في اسعار النفط والركود الاقتصادي العالمي الذي رافقها. وأن النظر إلى هذه الأزمة على كونها أزمة صحية عابرة سوف تمر سريعاً خطأً كبيراً لأن اغفال تداعياتها الآنية والمستقبلية على حياة المواطن العربي وخاصة خاصرته الضعيفة وهن النساء والفتيات سوف يعمق الفجوة التي احدثتها الأزمة في حياتنا، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً التكامل بعضنا مع البعض الآخر من جهة والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية من جهة أخرى في سبيل ايجاد أفضل السبل لمواجهةها والحد من اثارها. وتبعاتها
- أن هذه الأزمة قد القت بظلالها على الاقتصاد العالمي وتبدو أثارها أكثر وضوحاً في العراق الذي يعاني من أزمات اقتصادية وامنية خطيرة في ظل تجاوز نسبة الفقر فيه (20%) واستمرار التدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة لمواجهة الوباء تسببت في اتساع الفجوة القائمة بين الجنسين في ظل ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة وعدم استقلاليتها حيث تضررت النساء العاملات في قطاع الخدمات بشدة مثال ذلك العاملات في المطاعم ومراكز التجميل والعمالة المنزلية إلى جانب النساء العاملات في وظائف غير رسمية، واللواتي لا تشملهن خطط الحماية الاجتماعية.
- يرافق ذلك كله توزيع غير متكافئ لأعمال رعاية الأسرة بين الرجال والنساء. وهن يتحملن الآن الزيادة في أعمال الرعاية الناجمة عن إغلاق المدارس، وعزل كبار السن، والأعداد المتزايدة لأفراد الأسرة المرضى. إلى جانب المخاطر التي تدفع بعضهن إلى ترك وظائفهن، وخاصة تلك التي لا يمكن القيام بها عن بعد الأمر الذي يترك آثاره السلبية طويلة الأمد على نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة. كما تتعرض النساء على نحو غير متناسب للإصابة بكورونا. نتيجة عملهن ومساهمتهن الكبيرة في مجال الرعاية الشخصية والصحية التي تستلزم مخالطة المرضى.
- كما بدأت الأزمة تؤثر على البنية الأساسية للمجتمع وتهدد تماسكه ووحدة نسيجه الاجتماعي كونها خلقت ظروفًا حياتية ونفسية واقتصادية صعبة وتسببت في ارتفاع نسبة العنف القائم على النوع الاجتماعي حيث أظهرت الاحصائيات أن ما يقارب 2.9 مليون عراقي بحاجة إلى خدمات الحماية ؛ تم تحديد 1.29 مليون شخصاً منهم على أنهم عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، مما يتطلب توفير خدمات متخصصة لهم إذ تظهر النتائج إن 98% من الذين أبلغوا عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي هم من النساء يشكل منها العنف المنزلي أكثر من 75%. كما تشير تلك الاحصائيات إلى تسجيل (4054) جريمة عنف أسري خلال الاربعة الأشهر الاولى من عام 2020 كانت حصة النساء منها (2967) أمراً معنفاً، الأمر الذي يتطلب منا جعل منع العنف ضد النساء والحد منه جزء أساسي من خطط الاستجابة الوطنية لهذا الوباء خاصة في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والشعور والتوتر نتيجة التدابير الاحترازية الحكومية
- وقد اتخذت الحكومة العراقية خطوات كبيرة في شأن تسريع إجراءات تشريع قانون " الحد من العنف الأسري" حيث من المؤمل عرضه على مجلس الوزراء قريباً جداً بعد أن استكملت الجهات المختصة في مجلس القضاء الاعلى ومجلس الدولة تدقيقه والاتفاق على صيغته النهائي التي نتمنى أن يكون اضافة نوعية كبيرة في مجال انصاف النساء والفتيات العراقيات وتخليصهن من العديد من الممارسات الضارة والمهينة.
- إلى جانب التركيز على أهمية دور النساء في مديريات حماية الاسرة والشرطة المجتمعية لغرض تطوير قدرات النساء المنتسبات في وزارة الداخلية، بهدف إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في خطط الدولة وبرامجها، ومعالجة كل أشكال العنف الذي تتعرض له النساء مثل: حوادث العنف المنزلي، والاعتصاب، والتحرش الجنسي للفاصرين، والانتحار المرتبط بايذاء الزوج، والنزوح المطول، والفقر، والموارد المالية المحدودة، ونقص الأمان والأمن، وشيوع العلاقات غير المتوازنة بين الجنسين.

• وهنا لابد لنا من الإشارة إلى البرنامج الحكومي لرئيس مجلس الوزراء، في الحكومة الجديدة، أهتمّ بتطوير قدرة النساء في المجالات كافة وصولاً إلى مراكز صنع القرار من خلال الإشارة إلى ضرورة توافر عناية خاصة بتمكين المرأة وتعزيز دورها وحضورها في المجتمع. ورفع التمييز عن النساء بما يخدم الوحدة الأسرية والمجتمع.

• وفي هذه المناسبة يؤكد العراق على ضرورة تعاون الدول الأعضاء والمنظمات الاممية والدولية على تقديم العون والمساعدة لزيادة قدرات النساء والأمهات والفتيات في مناطق النزوح وفي المجتمعات الفقيرة على استعمال تقنية المعلومات بهدف تمكينهن من مساعدة ابناءهن وبناتهن للتعلم عن بعد، واطاحة الفرصة أمامهن للتولوج والاطلاع على التقنيات الحديثة في هذا المجال فضلاً عن توفير المستلزمات المادية لهذا المشروع والذي باتت الحاجة ملحة جداً له بعد تعطيل الدراسة وفي كافة مراحلها، وحتى تكون أزمة تفشي وباء كورونا درساً لمجتمعاتنا في مواجهة الأزمات الطارئة وللاستفادة من التجارب والتعلم منها.

وفي الختام نتمنى لاجتماعنا هذا التوصل إلى نتائج تسهم في ودعم المرأة العربية وانتشالها من واقعها الحالي لتكون عنصر فاعل ومهم في بناء مجتمعاتنا الحديثة القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.